دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر

فاتح حركاتي* **نشأت الوكيل****

ملخص:

تم اكتشاف أول بئر نفطية بالجزائر خلال سنة 1956 بالصحراء الجزائرية بمدينة حاسي مسعود، وتعتبر المحروقات من أهم محركات الطاقة بالبلاد، حيث تساهم بأزيد من 95% من إجمالي الصادرات، فضلا عن دورها الكبير في استغلال إيراداتها الجبائية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ومساهمتها الكبيرة في تكوين الناتج المحلي، بالإضافة لكونها تعتبر من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة، بالإضافة لكونها مصدرا هاما للاحتياطات الرسمية في النقد الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: محروقات، بترول، تنمية، تنمية اقتصادية، الجزائر.

Abstract:

The first oil well was discovered in Algeria in 1956 in the Algerian desert in the city of Hassi Massoud, and fuel is considered one of the most important energy engines in the country, contributing more than 95% of total exports, as well as its significant role in exploiting its fiscal revenues to finance economic development projects, Its significant contribution to the formation of domestic output, in addition to being considered one of the most important sources of financial revenue for the public budget of the State, in addition to being an important source of official reserves in foreign exchange.

Keywords: hydrocarbons, petroleum, development, economic development, Algeria.

* باحث في الاقتصاد، جامعة باتنة 1 – الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

** وكيل الكلية لشئون المجتمع والبيئة، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

مقدمـة:

ترجع المحاولات الأولى للبحث والتنقيب عن النفط في الجزائر إلى بداية العقد الثاني من القرن العشرين تحت وصاية الاستعمار الفرنسي، هذا الأخير الذي لم يتوانى في عمليات المسح الجيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى بالجزائر، ويلعب النفط دورا هاما في مساهمته في التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث أولت الدولة اهتماما خاصا لهذا القطاع منذ الاستقلال حيث أدخلت عليه حزمة من الإصلاحات تمثلت في مجموعة من التعديلات على القوانين الحاكمة لهذا القطاع انطلاقا من تأميم المحروقات خلال سنة 1963، لتصبح ذات ملكية عامة للدولة تحت وصاية الشركة الوطنية للمحروقات (سوناطراك) ، لتليها خلال سنة 1971 عملية انضمام الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوابك) ، ثم أخذت تدخل بعدها مجموعة من التعديلات على القوانين الحاكمة لهذا القطاع الحساس ليصبح أكثر تفتحا على العالم الخارجي وأكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية والشركات العابرة للقوميات.

1- أهمية البحث: تظهر أهمية هذا البحث من خلال عرض التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر، وتحليل دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

2- مشكلة البحث: في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ومع تدني سعر البرميل الواحد بعد أزمة 2014 وبلوغه ما دون الخمسين دولارًا، ما شكل أزمة اقتصادية للجزائر حيث انخفضت الإيرادات المالية وبدأ الميزان التجاري يسجل حالات من العجز أدت إلى عدم القدرة على تمويل المشاريع التنموية المسطرة، وعليه سيتم طرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى يساهم قطاع المحروقات الجزائري في التنمية الاقتصادية؟

3- أهداف الدراسة: يهدف البحث إلى تحقيق الهدفين التاليين:

- التطرق لأهم المحطات التاريخية لقطاع المحروقات في الجزائر.
- ابراز دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنمية الاقتصادية.

4- فرضيات البحث: لمعالجة القضايا المطروحة في البحث، يجدر بنا أن نحدد الفرضية النظرية التالية:

ثانيا: يلعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

5- منهج البحث: للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على مشكلة البحث، تم الاعتماد على منهج الاستقراء لوصف الظاهرة محل الدراسة، وتحليل بعض مؤشرات قطاع المحروقات الجزائري باستخدام البيانات والأرقام الخاصة المتعلقة بمتغيرات المشكلة، ومن ثم التوصل في النهاية إلى تعميم فيما يتعلق بمساهمة قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

6- تقسيم البحث: لمعالجة مشكلة البحث تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين، حيث يتناول **المحور الأول:** التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر أما **المحور الثاني:** دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المحور الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال الصناعة النفطية على المستوى الإفريقي والعربي والعالمي، إذ تعد من أهم محركات قطاع الطاقة في الجزائر وتساهم بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي بفضل العائدات الجبائية والمالية الناجمة عن عمليات التصدير للخارج والتي تتم عادة بالعملة الصعبة.

أولا: واقع النفط في الاقتصاد الوطني:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بصورة شبة كلية على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، لهذا أولت الدولة منذ الاستقلال أهمية بالغة لهذا القطاع الحساس، حيث قامت بتأسيس شركة النفط الوطنية (سوناطراك) ، ومنحت هذه الشركة كامل الصلاحيات حتى أصبحت قائدة لعملية تطوير قطاع المحروقات الوطني، ثم أقدمت على تأميم هذا القطاع الذي كان دائما يحظى بقدر كبير من الأموال في مختلف برامج المالية إذا ما قورن بباقي القطاعات.

1- اكتشاف النفط وأنواعه في الجزائر:

تعتبر الصحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية ولهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتربع على مساحة قدرها 2,1 مليون كلم^2، أي بنسبة تقدر بنحو 85% من المساحة الإجمالية للجزائر، وبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر سنة 1913 في الجهة الغربية لولاية غليزان، حيث ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها الجيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من ولاية قسنطينة، العلمة، سيدي عيش وغيرها من المناطق الجزائرية إلا أن هذه المحاولات لم تسفر عن أي اكتشافات نفطية، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية والفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير بالإضافة إلى احتمالات لوجود اليورانيوم[1].

خلال سنة 1949 عثرت الشركة الأهلية الفرنسية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها *S.N.REPAL* على الزيت في حقل صغير بوادي قطيرني في الجنوب الشرقي من البلاد، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة حيث بلغ سنة

[1]- يسري محمد أبو العلا، **" نظرية البترول"**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 437.

1953 أقصاه حوالي 84 ألف طن، وبدا يتناقص بسبب ضآلة المدخرات[1]، بعدها بثلاث سنوات بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء قام بحفر بئر وتصاعدت منه مادة ذات ألوان مختلفة ورائحة كريهة، فقامت السطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة[2]، غير أن سنة 1956 كانت نقطة تحول في تاريخ استكشاف المحروقات في الجزائر وذلك باكتشاف حقل حاسي مسعود النفطي بمساحة 2500 كم^2 مشكلا أحد الحقول العملاقة في العالم، وحقل حاسي الرمل الغازي بمساحة 2100 كم^2، وفي عام 1958 تم تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بوجيه (بجاية) باتجاه لافيرا بمدينة مارسيليا الفرنسية[3].

2- تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) :

بعد الاستقلال مباشرة عملت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث تمثلت الخطوة الأولى في تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) بتاريخ 30/ 12/ 1963[4]، لتكون الأداة التي تتحقق من خلالها الأهداف المسطرة لاسيما كسر

1- راشد البراوي، **" حرب البترول في العالم"**، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1968، ص: 229.

2- حسيبة زايدي، **" فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970- 2012)"**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2014- 2015، ص: 276.

3 - **« élément d'histoir des Hydrocarbures en Algérier »**, www.sonatrach-dz.com, consulté le : 10/ 09/ 2018.

4- أنشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) بموجب المرسوم الرئاسي رقم 63/ 491 المؤرخ في 31/ 12/ 1963.

احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية (خاصة الفرنسية منها) على معظم الأنشطة البترولية[1]، وكان دور شركة سوناطراك عند نشأتها مقتصرا على نقل وتجارة المحروقات فقط، لينتقل منذ سنة 1966 بعد توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح خلال بداية عام 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق، والملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة في 24/ 12/ 1971، فقد انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، تبدأ بالنقل ثم التنقيب لتليهما مرحلة الإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك منها القيم بتشغيل أنبوب نقل البترول خلال سنة 1966، ثم شراء حقوق بريتيش بتروليوم (*BP*) ، في جانفي من عام 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، كما قامت بشراكة بنسبة 49,51% وهي الأولى من نوعها في الجزائر بين سوناطراك وشركة " غيت" الأمريكية، ومع نهاية عام 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع[2].

عكفت الشركة الوطنية الفتية (سوناطراك) على تطوير صناعة النفط والغاز الطبيعي، وحملت جهد الاستكشاف نحو مناطق أخرى من الوطن وهكذا فإنه ما بين 1980- 1985 تم اكتشاف آبار أخرى من النفط والغاز بالجنوب الغربي للبلاد، ومن جانب آخر كانت هناك إعادة تقييم للاحتياطات لاسيما حالة

1- على إثر اتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، تمت الموافقة على إنشاء هيئة مختلطة بين الجزائر وفرنسا سميت بتنظيم الصحاري **ORGANISME SAHARIEN** تمثلت مهمته الأساسية في تسيير ورقابة الصناعة النفطية في الجزائر واقتراح المسائل النفطية بالجزائر، غير أن هذا التنظيم قبل أن يتم تعديله بتاريخ 29/ 07/ 1965، كان يمنح احتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في استغلال البترول.

2- **" نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم (BAOSEM) فرع لمجمع سوناطراك"**، دالي إبراهيم، الجزائر، العدد: 745، الصادر في 13/ 03/ 2011، ص: 7.

حقل حاسي الرمل، سمحت بإجراء توسيع في إمكانيات القطاع المنجمي الجزائري، وقد صارت مسألة زيادة جهود البحث خلال الثلاثين سنة الماضية أحد أهم الاهتمامات الكبرى للجزائر، وقد كانت شركة سوناطراك عملت فعليا وإلى غاية منتصف الثمانينات من القرن الماضي، فقط على مجال منجمي يفوق 1,5 مليون كم^2 ، وخصصت سنويا ما بين 200 إلى 300 مليون دولار للتنقيب واستكشاف الأحواض الرسوبية الواسعة في الجزائر[1].

رغم الجهود المبذولة لكنها لم تكن كافية بالنسبة للمجال الذي تم استكشافه أو المجال المنجمي الذي يمكن تقسيمه، من وجهة نظر بترولية، إلى أربعة أقاليم هي[2]:

* **الشمال الجزائري بما فيه الساحل:** رغم أنه تم اكتشاف النفط والغاز قديما بهذه المنطقة، فقد تم إهمالها فيما بعد بتفضيل حقول مكتشفة في الأحواض الرسوبية الكبرى للجنوب الجزائري، وتبقى الإمكانات البترولية لها غير مكتشفة بعد بسبب التعقيدات الجغرافية.

* **صحراء الوسط:** تعتبر منطقة غازية بوجود حقول مختلفة الأهمية، لكن هناك اكتشافات حديثة للنفط تسمح بالأمل في تطورات أخرى بها.

* **صحراء الغرب:** منطقة تتشكل من أكثر من 500 ألف كم^2، تم اكتشاف الغاز الطبيعي بها خلال سنة 1953 (حقول برقة) ، فهي تميل أكثر لأن تكون منطقة غازية، لكن مواردها ظلت غير معروفة.

---

[1]- مباني عبد المالك، **" الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات"**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013- 2014، ص: 116.

[2] - « **Les Provinces Pétrolières En Algérie »**, http://www.meme-algeria.org/francais/index.php?=geologie-des-provines-pétrolières-en-algérie, consulté le : 20/ 9/ 2018.

* **صحراء الشرق:** (حوض بركين وخاصة غدامس سابقا) ، وهي المنطقة الأكثر استكشافا والمحتوية للجزء الأساسي من الاحتياطات الحالية للمحروقات، أين يتواجد الحقلين الأكثر أهمية في الجزائر، حقل حاسي الرمل بالنسبة للغاز الطبيعي، وحقل حاسي مسعود بالنسبة للنفط.

وإذا كانت ثروات الجنوب الشرقي الجزائري من المحروقات لم يتم التأكد منها، وبعيدة عن بلوغ استكشافها كليا، فإن البحث في المناطق الأخرى للمجال المنجمي الجزائري، خاصة غرب الصحراء ومنطقة الشمال، ليس إلا في بدايته، وأمام أهمية عملية البحث هذه لمعرفة حجم الاحتياطات الممكنة للبلاد، حاولت السلطات منذ الاستقلال تكييف التشريع حول مختلف نشاطات التنقيب والاستثمار في المنبع من سلسلة المحروقات.

3- تأميم المحروقات:

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، وتكون إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض أنشطتها دون السماح لأطراف أخرى سواءًا كانت محلية أو دولية بالعمل فيها[1].

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة لدستور 1963، ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار[2].

---

[1]- بن رمضان أنيسة، **" دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي"**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص: 223.

[2]- **المادة العاشرة من دستور 1963** على الرابط http//www. Eil-moradia.dz/arabe/symbole/texts/constituation.html.

3-1 أسباب تأميم المحروقات:

هناك عدة أسباب دفعت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال إلى تأميم المحروقات وضمها إلى القطاع العام لعل أهمها[1]:

- الصفة المميزة للبترول الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي؛
- المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البترول؛
- تحقيق المساواة الاجتماعية بإعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط، وهو أكبر مصدر مالي يحقق هذه الغاية مقارنة بغيره من النشاطات الاقتصادية؛
- الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، على اعتبار أنه كلما تسمع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه ورفع الأسعار؛
- توجيه الاستثمار، لأن تحكم الدولة في قطاع البترول يسهل لها التوسع في الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني، وصناعة النفط بالخصوص مصدر التمويل الأساسي.

رغم أن عائدات النفط غير مستقرة دوما بسبب تذبذب أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية، ولكون الدول المنتجة والمصدرة لن يكون بمقدورها التحكم في هذه الأسعار لوحدها، كما أن توجيه الاستثمار قد تعوقه عدة مشكلات وعلى رأسها تلك المتعلقة بالتكنولوجيا كون الدول النامية ومن بينها الجزائر لا تملك مقومات تكنولوجية عالية، لذلك تضطر للجوء للشركات الأجنبية متعدية الجنسية للحصول على ذلك ولتكون طرفا أساسيا فاعلا في ميدان الاستكشاف والتنقيب والتكرير.

[1] - Abdelkader Sid Ahmed, **« Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiers-mond »**, O.P.U, Alger, 1983, p : 49.

إن إقدام الدولة الجزائرية على تأميم المحروقات انطلق من إلغاء نظام الامتياز ثم امتد بإرساء دعائم نظام جديد يقوم على بسط النفوذ والسيطرة على الثروات الطبيعية من قبل شركة سوناطراك يسمى بعقود المشاركة(•)، حيث أصدر المشرع الجزائري مجموعة من الأوامر 71-22 و 71- 24 والتي تم بموجبها إلغاء جميع بنود قانون النفط الصحراوي، وبهذا أصبحت شركة سوناطراك تسيطر بعد مرحلة التأميم على 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير و 100% من البتروكيمياء، كما شهدت صادرات الجزائر من المحروقات ارتفاعا إلى 70% مقارنة بإجمالي الصادرات لسنة 1969[1].

كما أصبحت الجزائر شريكة بنحو 51% في كل الشركات الفرنسية، وتم تأميم كل حقول الغاز والنقل البري للمحروقات في كامل أنحاء الوطن، وقد نشأ عن تأميم قطاع المحروقات مجموعة من القرارات تضمنت تطبيق الإجراءات التالية[2]:

أ- تطبق على الشركات الجزائرية المشاركة للشركات الفرنسية، نفس القرارات المطبقة على الشركات الأمريكية والإنجليزية.

ب- يتم ضمان تمويل السوق الفرنسي من البترول الجزائري على أساس سعر السوق.

•- عقد المشاركة عبارة عن أسلوب أو وسيلة تتمكن من خلالها الدولة بالنهوض بصناعتها أو اقتصادها، عن طريق إشراك مختلف العناصر الوطنية في تطوير ثرواتها النفطية مع مساهمة الشريك الأجنبي بنسبة يتم الاتفاق عليها، حيث يتحمل هذا الأخير كل تكاليف البحث والتنقيب إلى غاية اكتشاف النفط، فتدخل الدولة شريكة حسب النسب المتفق عليها على أن يتم خصم هذه النفقات من قيمة الإنتاج وفق نسب محددة.

[1] - Marc Ecrémant, **« indépendance politique et libération économique un quart du siècle de développement économique de l'Algérie »**, Enap ,Opu 1986, p : 33.

[2]- بوعبدلي ياسين، **" البدائل التنمية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات (الطاقات المتجددة بديلا)"**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017 -2018، ص ص: 64 -65.

ج- بتاريخ 12/ 04/ 1971 طبقت الجزائر مقاييس جديدة داعمة لقرار التأميم أهمها تطبيق وعاء ضريبي يتماشى مع قرارات الأوبك والمنصوص عليها في اتفاقية إيفيان وطرابلس، إلا أن هذا القرار قوبل بالرفض من طرف فرنسا ودعت الأطراف إلى إجراء مفاوضات (الحكومة الجزائرية من جهة والشركات الفرنسية العاملة بالجزائر من جهة أخرى)، ترتب عنها عقد عدة اتفاقيات في مجال البحث والاستغلال، ولعل أهم قرار تمخض عن هذه المفاوضات هو إرجاع السيطرة والتحكم للجانب الجزائري على مورده الطبيعي ما يسمح له بتوفير الأرباح، وكذا أصبحت الجزائر تسيطر على نحو 51% من حصة الشركات التي مسها التأميم، ونحو 77% من إنتاج البترول، و 100% من إنتاج الغاز، و 100% من أنابيب المحروقات السائلة والغازية إضافة إلى 100% من التوزيع.

لقد ركز الأمر 71-22 المؤرخ بتاريخ 12/ 04/ 1971 الخاص باستغلال النفط على الشراكة حيث حدد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في استغلال النفط في الجزائر في مواده (3، 6، 7، 8)، ولعل أهم بنود هذا القانون تتمثل في[1]:

- يمكن للشركات الأجنبية المساهمة في إطار الشراكة مع المؤسسة الوطنية سوناطراك في إطار عقود الشراكة، حيث يأخذ طابع الشراكة أحد الشكلين: شركة مساهمة أو شركة تجارية، وفي كلتا الحالتين لا تقل نسبة مساهمة سوناطراك عن 51%.

- تضطلع مؤسسة سوناطراك بدور المتعامل مع إمكانية التخلي عن هذا الدور للشريك الأجنبي في مرحلة الاستكشاف.

[1]- يسري محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص: 233.

– يقسم إنتاج المحروقات السائلة في ميدان الحقول، ويعتبر كل طرف مسؤول عن دفع تكاليف النقل، دفع الإتاوات وكذلك الضرائب المباشرة على البترول.

– يجب على الشركات الأجنبية إعادة استثمار جزء من أرباحها في عمليات المحافظة على الاحتياطات وكذلك تجديدها.

– عدم اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاعات بين الدولة الجزائرية أو ممثلها (سوناطراك) والشريك الأجنبي والاكتفاء بالمحاكم الجزائرية.

لم يستمر مضي الجزائر خلف سياسة التأميم الكامل لمحروقاتها مدة طويلة، فتراجع عائدات النفط في الثمانينات، والانخفاض الحاد في عدد الحقول المطورة ما بين 1980 و 1986، وتقلص إنتاج النفط من 1,27 مليون طن يومي برميل يومي سنة 1979 إلى حوالي 1 مليون برميل سنة 1983، كلها عوامل دفعت بالحكومة الجزائرية إلى مراجعة سياستها، إذ أظهرت هذه التطورات أيضا محدودية قدرات شركة سوناطراك، لاسيما في مجال اكتساب التكنولوجيا اللازمة لمواجهة انخفاض الحقول الناضجة، ونتيجة لذلك لم يكن للسلطات الجزائرية خيار سوى تقديم قانون محروقات جديد سنة 1986، تم من خلال مراجعة الشروط الجبائية في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى أنشطة الاستكشاف والتطوير وتعزيز آليات الاستخلاص[1].

4– خلفية تاريخية عن وزارة الطاقة والمناجم

خلال عام 1963[2] تم إنشاء مديرية الطاقة، هذه الأخيرة كانت تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة باعتبارها مجرد إدارة فرعية مكلفة بالبحث الطاقوي

[1] - Bassem Fattouh, **« North African Oil and Foreign Investment in Changing Market Conditions»**, OISE, Uk, july 2008, p p: 8- 9.

[2]- **المرسوم رقم: 63-267**، المؤرخ في 24 جويلية 1963، المنظم لهيكلة وزارة الصناعة والطاقة.

والاستغلال المنجمي، وخلال عام 1977[1] أقرت الدولة بعض المواد المتعلقة بتوزيع الهياكل التابعة لوزارة الصناعة والطاقة بين كل من وزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية ووزارة الصناعات الثقيلة ووزارة الصناعات الخفيفة، وهذا في إطار تنظيم هياكل الحكومة، والمادة الثانية من هذا المرسوم تنص على أنه تتبع لوزارة الطاقة والصناعات البتروكيماوية الهياكل التالية:

* المديرية العامة للطاقة والوقود.

* المديرية الفرعية للبتروكيمياء والمديرية الفرعية للأسمدة والمنتجات الخاصة بالصحة النباتية، وذلك فيما يخص مديرية الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية، وخلال عام 1979 أدمجت وزارتي الصناعة والطاقة في وزارة واحدة أطلق عليها اسم وزارة الصناعة والمناجم، وخلال عام 1991 تم فصل هاتين الوزارتين وإضافة قطاع المناجم إلى وزارة الطاقة لتصبح باسم وزارة الطاقة والمناجم.

تضطلع وزارة الطاقة والمناجم بعدة مهام تخص قطاعي الطاقة والمناجم، ولكون الجزائر تعتمد على الجباية البترولية في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا مهما في الاقتصاد الوطني إذ تساهم بنحو 95% من الصادرات، لذلك نجد أن لهذه الوزارة أهمية بالغة كون دورها يتمثل في تنظيم وتسيير قطاع الطاقة، هذا القطاع الذي كان ولازال وسيظل يحظى بمكانة خاصة في برامج مختلف الحكومات المتعاقبة على السلطة التنفيذية في الجزائر.

[1]- **" المرسوم رقم: 77-217"**، المؤرخ في 31 ديسمبر 1977.

المحور الثاني: دور قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

تعتبر المحروقات في الجزائر من أهم محركات قطاع للطاقة، حيث يعتمد عليها في العائدات الجبائية، بالإضافة لإسهاماته البالغة في الناتج والدخل الوطنيين، كما أنه قطاع له أهميته على المستوى الدولي من حيث تمكن الجزائر من ربط علاقات مع الشركات العابرة للقوميات، ويحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الوطني بسبب ما يؤديه من أدورا أساسية في الاقتصاد الكلي وتوقع زيادة الطلب الداخلي على النفط ومشتقاته خلال الـ 50 سنة القادمة[1].

أولا: أهمية إيرادات قطاع المحروقات للاقتصاد الجزائري

يمكن إبراز أهمية إيرادات عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد الجزائري في النقاط التالية[2]:

- من أهم مصادر الإيرادات المالية للموازنة العامة للدولة؛
- مصدرا هاما لتكوين الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية؛
- المساهمة الكبيرة لعوائد النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام.

1- مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة:

تمثل عوائد النفط مصدرا أساسيا للموازنة العامة، حيث تحتل حصة الجباية البترولية قدرا كبيرا من إجمالي الإيرادات العامة، كما يبينه الجدول والشكل المواليين.

---

[1] -« **Rapport de la Banque Mondial"e »**, Groupe de Développement Economique et Social, Moyen-Orient et Afrique du Nord, «Stratégie Macroéconomique A Moyen terme pour L'Algérie», N° 26005-AL, Mai 2003, P: 52.

[2]- بوعبدلي ياسين، مرجع سابق، ص: 76.

الشكل (1) : هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة (2000- 2017)

الوحدة: مليار دينار

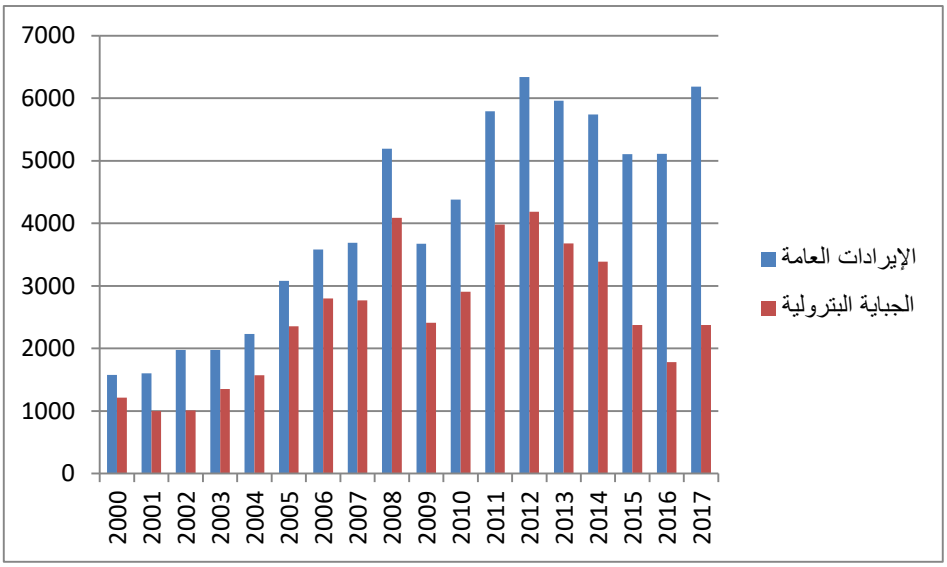

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- " **بنك الجزائر**"، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أعداد مختلفة.

تمثل الجباية النفطية نسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة، حيث تزايدت المداخيل المحصلة منها وعرفت أكبر نسبة لها خلال سنة 2008، والمقدرة بنحو 78,77% من الإيرادات العامة للدولة ويرجع السبب في ذلك للطفرة التي عرفتها أسعار النفط خلال تلك السنة، وهو ما يوضح لنا اعتماد الدولة شبه الكلي على هاته العوائد في تمويل موازنتها العامة، والتي تمنح للحكومة الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية والإنفاق على مختلف الطاعات الاقتصادية، وخلال سنة

2017 انخفضت نسبة مساهمة الجباية النفطية إلى نحو 38,4% من الإيرادات العامة، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

2- عائدات النفط كمصدر رئيسي لاحتياطات النقد الأجنبي:

عرف احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي زيادة مستمرة خلال السنوات الأخيرة، وترجع أسباب ذلك إلى تطور الطاقة الإنتاجية والتصديرية للنفط الجزائري، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي، وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل (2) : تطور الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي خلال الفترة (2000- 2017) **الوحدة: مليار دولار**

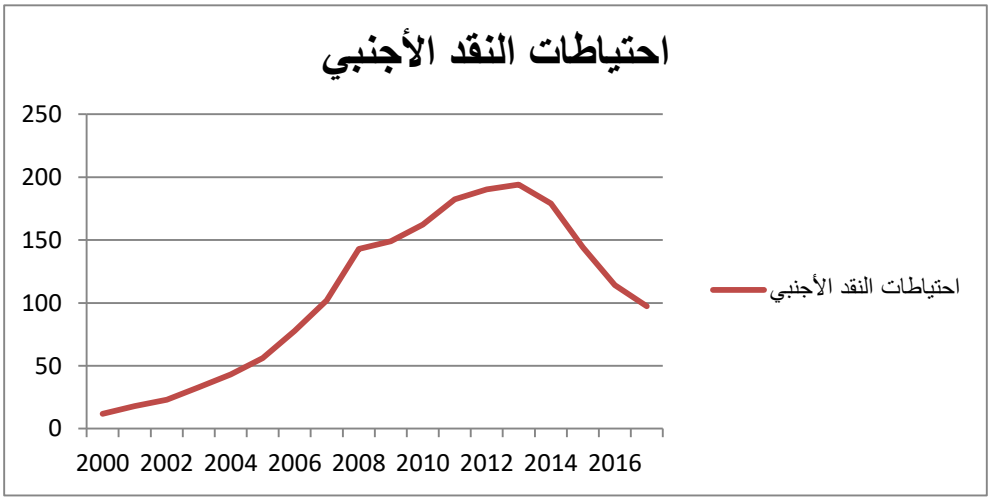

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- " **بنك الجزائر**"، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أعداد مختلفة.

أدى الارتفاع المستمر لأسعار النفط منذ سنة 2000 إلى تزايد حجم الاحتياطات حيث عرفت أعلى قيمة لها خلال سنة 2013، والتي قدرت بنحو 194,01 مليار دولار، لكن العجوزات المعتبرة في ميزان المدفوعات المسجلة خلال سنتي 2015 و 2016 والعجز الأقل حدة المسجل خلال سنة 2017، إلى تراجع حاد لاحتياطات النقد الأجنبي (باستثناء الذهب)، حيث انتقلت الاحتياطات من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015، ثم إلى 114,14 مليار دولار خلال نهاية 2016 وانتهت عند 97,33 مليار دولار خلال نهاية سنة 2017، ويرجع السبب في ذلك إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2014.

3- عوائد المحروقات والناتج الداخلي الخام :

باعتبار الجزائر بلدا ريعيا فإن النمو الاقتصادي بها مرتبط بمدى نمو قطاع النفط، ويتضح ذلك من خلال مساهمة قطاع المحروقات بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام، وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (3) : تطور نصيب قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000- 2017)

الوحدة: مليار دينار

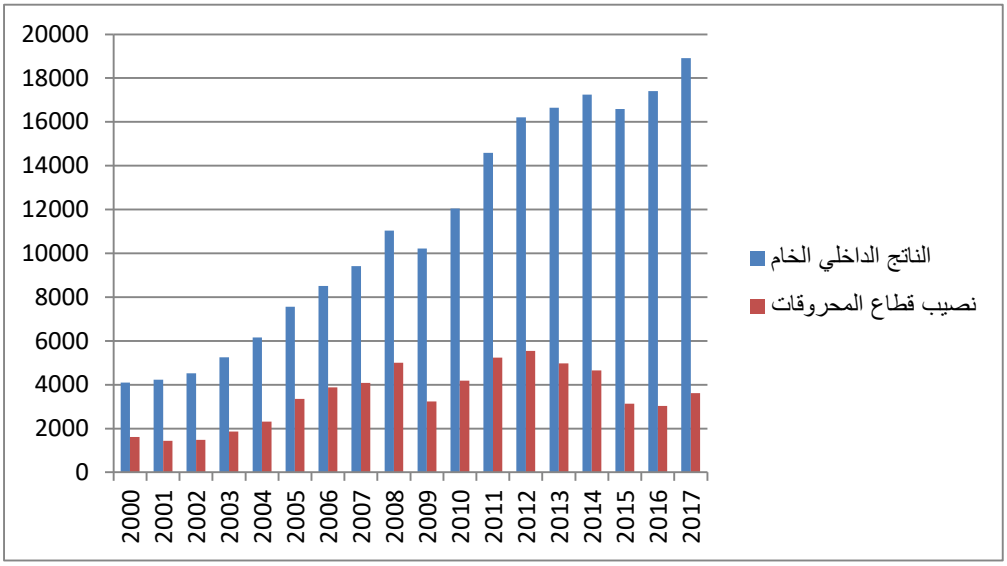

المصدر: من إعداد الباحث بناءًا على:

- " **بنك الجزائر**"، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أعداد مختلفة.

ظلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر منذ سنة 2000 وحتى سنة 2013، ويرجع ذلك إلى زيادة عقود الشراكة في الاستثمار لقطاع المحروقات خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بموجب تغير نظام استغلال نفط الجزائر وفق القانون الجديد 05/ 07 والمعدل بالأمر 06/ 11،وقد حقق قطاع المحروقات نسبة معتبرة بالنسبة للناتج الداخلي الخام حيث حقق أعلى نسبة له خلال سنة 2006 والمقدرة بنحو 45,6% من الناتج الداخلي

الخام والمقدرة بقيمة 3832,2 مليار دينار، بينما بلغت أدنى نسبة لها سنة 2016 والمقدرة بنحو 17,4% من الناتج الداخلي أي بقيمة 3025,6 مليار دينار، وتدل مساهمة قطاع المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام على الاعتماد شبه الكلي للدولة على الإيرادات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بصورة كبيرة بمدى النمو المحقق في قطاع المحروقات، وبأن أي تدني لأسعار النفط سوف يكون له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي، وما انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بعد سنة 2013 أي منذ الأزمة النفطية 2014 إلا دليل قاطع على ذلك.

ثانيا: استخدامات عوائد النفط في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2017

منذ مطلع الألفية الجديدة توجهت الجزائر نحو انتهاج سياسة اقتصادية حيال عوائد النفط، بحيث تمثلت هذه السياسة في توظيف هذه العوائد في عدة مجالات أوضحها بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 28 سبتمبر من عام 2010، والتي شملت المحاور التالية:

أ- الدفع المسبق للديون الخارجية.

ب- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

ج- إطلاق برامج استثمارية ضخمة.

1- الدفع المسبق للديون الخارجية:

خلال السنوات الأخيرة عرفت أسعار النفط ارتفاعا مستمرا، هذا الارتفاع مكن الجزائر من تعظيم احتياطاتها الدولية من النقد الأجنبي، حيث قررت الحكومة الجزائرية أن تستخدم جزءا من هذه الاحتياطات في السداد المسبق لديونها الخارجية، هذه الديون التي تراكمت بصورة غير طبيعية خلال ثمانينات وتسعينات

القرن الماضي وقد نتاج عنها آثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[1].

عرفت المديونية الخارجية مستويات عالية خلال الفترة 2000- 2004، حيث ارتفعت من 21,8 مليار دولار سنة 2000إلى 25,8 مليار دولار سنة 2004 لتنخفض إلى 3,2 مليار دولار سنة 2015[2]، ويرجع ذلك إلى انطلاق الجزائر في التسديد المسبق لديونها الخارجية منذ سنة 2004، وخلال سنة 2017 سجلت المديونية الخارجية ارتفاعا طفيفا وصل إلى 3,99 مليار دولار، مقابل 3,85 مليار دولار خلال نهاية سنة 2016[3].

وقد تسارعت وتيرة الدفع عندما وقعت الجزائر في ماي 2006 اتفاقا مع نادي باريس يسمح لها بالتسديد المسبق لديون مقدرة بنحو 8,9 مليار دولار، وفي ظرف أشهر قليلة وقعت الجزائر 12 اتفاقا مع دائنيها ليتم التسديد مع نهاية جوان 2006 ما مقداره 4,3 مليار دولار، ومن جهة أخرى وقعت الجزائر مع روسيا اتفاقا لمسح كل ديونها المقدرة بنحو 3,8 مليار دولار مقابل شراء تجهيزات روسية مختلفة، كما تفاوضت الجزائر مع المؤسسات الدولية وخاصة البنك العالمي والبنك الإفريقي للتنمية على التسديد المسبق لما مقداره 3 مليار دولار[4]، والشكل التالي يوضح تناقص حجم الدين الخارجي الجزائري حتى سنة 2017.

1- بوعبدلي ياسين، مرجع سابق، ص: 82.
2- بنك الجزائر، **" التقرير السنوي"**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، ص: 69.
3- بنك الجزائر، **" التقرير السنوي"**، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2017، ص: 48.
4- نوي نبيلة، " تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي، **" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية"**، العدد 15، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016، ص: 266.

الشكل (4) : قائم الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض.

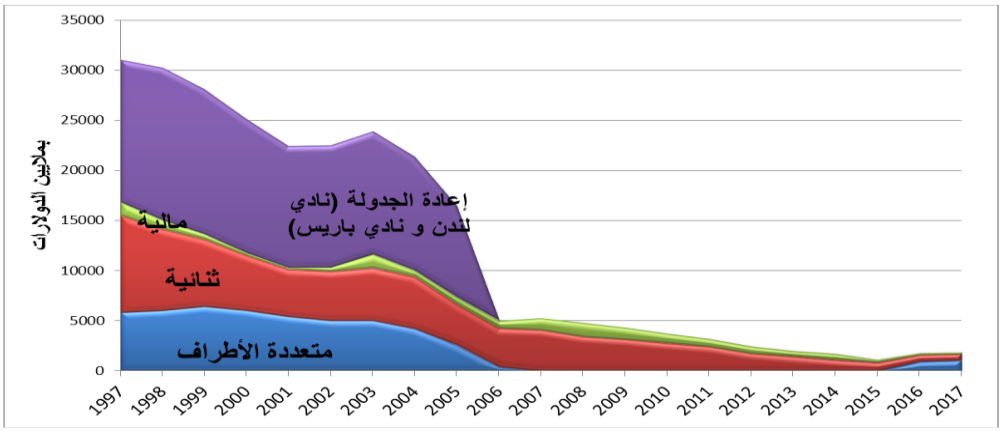

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص: 50.

2- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

تعتبر مساهمة الإيرادات خارج نطاق المحروقات تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بالإيرادات النفطية وهو ما جعل الدولة ترتكز عليها، وهذا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني بسبب تذبذب الأسعار العالمية للنفط وعدم استقرارها، وكي تتفادى الدولة النتائج السلبية التي يمكن أن تنجم عن تذبذب أسعار النفط قامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000.

2-1 ماهية صندوق ضبط الإيرادات:

حتى يومنا هذا لم تؤثر انخفاض أسعار النفط على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما

يعرف بـ : " صندوق ضبط الإيرادات"[1]، الذي أنشيء هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهو ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وينص هذا القانون على ما يلي: " يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 102-103 بعنوان (صندوق ضبط الإيرادات) [2] ويقيد في هذا الحساب ما يلي[3]:

أ- في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب- في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.
- إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.
- تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

من خلال تحليل نص المادة أعلاه يتضح أن مصادر تمويل هذا الصندوق تتمثل في قيمة الجباية البترولية الناتجة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسييره، كما يتضح من نص المادة أن أهداف الصندوق الرئيسية تتمثل في الحفاظ على توازن الميزانية من خلال

---

[1] - Pablo Druck, Nicolas E. Magud, and Rodrigo Mariscal ,Collateral Damage: Dollar Strength and Emerging Markets Growth",**IMF Working Paper**, July 2015. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp15179.pdf

[2]- المادة رقم 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

[3]- بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، **" أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية"**، العدد: 4، 2010، الجزائر، ص: 82.

تغطية العجز في الميزانية الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض المديونية العمومية، وقد نصت المادة كذلك بأن تسيير الصندوق يقع تحت سلطة وزارة المالية إذ أن وزير المالية إذ أن وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

كما أن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل أساسا في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتغطية عجز الموازنة، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

وهذا بخلاف الكثير من الدول العربية حيث تختلف قرارات استثمار صناديقها السيادية، فالبعض يوجه استثماراته إلى الداخل، في حين يقتصر بعضها على الاستثمار في الخارج، والبعض الآخر يقوم باستثمار إيداعات الصناديق في الداخل والخارج، أما مرجعية تلك الصناديق فقد تكون مستقلة أو مرتبطة بإطار الميزانية العامة والجهات المشرفة عليها[1].

2-2 مصادر تمويل الصندوق:

أضاف قانون المالية لسنة 2004: " تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية" لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق مع العلم أن هذا التعديل يتوافق مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدع المسبق للمديونية

[1]- ماجد عبد الله المنيف، " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، **" مجلة بحوث اقتصادية عربية"**، العدد 47، صيف 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص: 58.

العمومية الخارجية خلال نفس السنة حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق[1].

لقد استخدمت موارد الصندوق في تسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي، التسديد المسبق للمديونية الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، حيث سمح قانون المالية التكميلي لسنة 2006 باستخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة مع التأكيد على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري[2].

2-3 علاقة الجباية البترولية بأسعار النفط:

إن اعتماد الجزائر شبه الكلي على الجباية البترولية في تمويل إيرادات الاقتصاد الجزائري، ربط بين تلك الجباية المحصلة فعلا وسعر النفط علاقة مباشرة، يوضحها الجدول الموالي.

السنوات	متوسط الكمية المصدرة يوميا (الوحدة: 1000 برميل يوميا)	المتوسط السنوي لأسعار البترول (الوحدة: دولار للبرميل)	قيمة الجباية المحصلة (الوحدة: مليار دينار)
2000	544,3	27,60	1173
2001	555,8	23,12	964
2002	527,2	24,36	942
2003	528,3	28,10	1285
2004	446,0	36,05	1485
2005	451,9	50,64	2267

[1]- وفقا للمادة 66 من قانون 22- 23 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424، الموافق لـ: 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004.

[2] - **Ministère des Finances (2008)**, note de présentation du projet d'ordonnance portant loi de Finance complémentaire pour 2008.

2006	435,1	61,08	2714
2007	451,3	69,08	2711
2008	456,7	94,45	4003
2009	232,5	61,06	2327
2010	314,1	77,45	2820
2011	492,2	107,46	3829
2012	450,0	109,45	4054
2013	453,0	105,87	3678
2014	483,0	96,26	4070
2015	519	52,79	2373
2016	541	44,28	1781
2017	543	65,74	2372

جدول (7) : العلاقة بين قيمة الجباية البترولية المحصلة وسعر البترول خلال الفترة (2000- 2017)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- تقارير منظمة الأوبك، أعداد مختلفة.
- تقارير وزارة المالية الجزائرية، أعداد مختلفة.

من تحليل بيانات الجدول (7)، نلاحظ أن قيمة الجباية البترولية المحصلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار البترول في السوق العالمية التي تعتبر متغيرا خارجيا، نظرا لاتسام الكمية المصدرة بالاستقرار نسبيا حيث لم تتجاوز سقف 600 ألف برميل/ اليوم ولم تنزل تحت مستوى 400 ألف برميل/ اليوم طيلة فترة الدراسة باستثناء سنتي 2009 و 2010 والتي سجلت فيهما الكمية المصدرة 232,5 ألف برميل و 314,1 ألف برميل على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

عموما فإن أسعار البترول تؤثر بشكل مباشر على قيمة الجباية البترولية المحصلة، فمثلا خلال سنة 2001، قدرت الكمية المصدرة بنحو 555,8 ألف برميل/ اليوم، وهي أعلى كمية خلال فترة الدراسة حيث سجلت فيها قيمة الجباية البترولية نحو 964 مليار دينار بمتوسط سنوي لأسعار البترول قدر بنحو 23,12 دولار/ للبرميل.

في المقابل سجلت الجباية البترولية المحصلة مبلغ 2327 مليار دينار خلال سنة 2009، رغم أن الكمية المصدرة بلغت نحو 232,5 ألف/ برميل يوميا، وهي أقل كمية مصدرة خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى سعر البترول الذي بلغ نحو 61,06 دولار/ البرميل خلال تلك السنة.

بناءًا على ما سبق يمكن القول بأن سعر البترول هو المتحكم الرئيسي والمؤثر المباشر على حصيلة الجباية البترولية، وبالتالي فهناك علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة الجباية البترولية المحصلة، فكلما زادت أسعار البترول زادت قيمة الجباية البترولية المحصلة. وهذا ما سيؤثر على الإيرادات العامة للدولة لاعتمادها المباشر والمطلق على الجباية البترولية لتمويل إيرادات الاقتصاد الوطني.

النتائج والتوصيات:

1- النتائج:

خلص البحث إلى النتائج التالية:

أولا: إن التطور التاريخي للمحروقات في الجزائر منذ بداية التنقيب والاستكشاف وحتى اكتشافه الفعلي خلال سنة 1956، كان تحت وصاية الاستعمار الفرنسي بصورة تامة واستمر كذلك حتى الاستقلال سنة 1962، لتتراجع بعدها السيطرة الكاملة للشركات النفطية الفرنسية على قطاع المحروقات منذ تأميم الجزائر لهذا القطاع خلال سنة 1963.

ثانيا: تمثل عوائد النفط مصدرا أساسيا للموازنة العامة، حيث تحتل حصة الجباية البترولية قدرا كبيرا من إجمالي الإيرادات العامة والتي بلغت سنة 2017 نحو 34,4 مليار دينار جزائري.

ثالثا: يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بمدى نمو قطاع المحروقات، ويتضح ذلك من خلال مساهمة قطاع المحروقات بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام، حيث ساهم خلال سنة 2017 بنسبة قدرت بنحو 19,1% من الناتج المحلي الإجمالي.

رابعا: يتأثر احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي بأسعار النفط، بحيث أن ارتفاع هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة احتياطات الدولة من العملة الصعبة، والعكس صحيح فكلما انخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية تراجعت هذه الاحتياطات بسبب انخفاض

إيرادات الجباية البترولية ولجوء الجزائر إلى السحب من تلك الاحتياطات من أجل تغطية عجز الموازنة العامة

خامسا: سعر البترول هو المتحكم الرئيسي والمؤثر المباشر على حصيلة الجباية البترولية، وبالتالي فهناك علاقة طردية بين سعر البترول وقيمة الجباية البترولية المحصلة، فكلما زادت أسعار البترول زادت قيمة الجباية البترولية المحصلة. وهذا ما سيؤثر على الإيرادات العامة للدولة لاعتمادها المباشر والمطلق على الجباية البترولية لتمويل إيرادات الاقتصاد الوطني.

2- التوصيات:

في ضوء النتائج المتوصل إليها خلص البحث إلى التوصيات التالية:

أولا: وجب على الجزائر رفع كفاءة اقتصادها حيث أن مشكل الاقتصاديات الريعية لا يكمن في أسواق النفط بل في اعتمادها الكلي على هذه المادة الحيوية لتمويل مشاريع التنمية.

ثانيا: يجب على الجزائر أن تقوم بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني حتى تتخلص من تبعيتها المطلقة لقطاع المحروقات الذي يعتبر رهين تقلبات أسعار النفط في السوق الدولي.

ثالثا: يجب على الدولة أن تلجأ للتنويع الاقتصادي كمدخل من مداخل السياسة التنموية بعيدا عن قطاع المحروقات، وذلك من خلال إعطاء أهمية أكبر لباقي القطاعات وعلى رأسها القطاع الفلاحي.

رابعا: إيلاء اهتمام أكبر لقطاع السياحة من خلال نشر ثقافة السياحة في المجتمع الجزائري، فضلا عن تسويق صورة حسنة عن البلاد لباقي دول الوطن العربي والغربي.

خامسا: الاهتمام بقطاع الطاقات المتجددة كبديل تنموي لجزائر ما بعد البترول، عن طريق تشجيع الاستثمار في مجال البحث والتطوير، وفتح آفاق الاستثمار أمام المستثمر الأجنبي من خلال إبرام اتفاقات شراكة مع بعض الدول الرائدة في هذا المجال مثل ألمانيا والصين.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- المادة 66 من قانون 22- 23 المؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424، الموافق لـ: 28 ديسمبر 2003 والمتضمن قانون المالية لسنة 2004.

2- **المادة العاشرة من دستور 1963** على الرابط:
http//www.Eil-moradia.dz/arabe/symbole/texts/constituation.html.

3- المادة رقم 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

4- **المرسوم رقم: 63-267**، المؤرخ في 24 جويلية 1963، المنظم لهيكلة وزارة الصناعة والطاقة.

5- بن رمضان أنيسة، " **دراسة إشكالية استغلال الموارد الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**"، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص: 223.

6- " **بنك الجزائر**"، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أعداد مختلفة.

7- بوعبدلي ياسين، " **البدائل التنميو في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات (الطاقات المتجددة بديلا)**"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017 -2018.

8- بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، " **أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية**"، العدد: 4، 2010، الجزائر.

9- حسيبة زايدي، " **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970- 2012)**"، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2014- 2015.

10- راشد البراوي، " **حرب البترول في العالم**"، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1968.

11- ماجد عبد الله المنيف، " صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، " **مجلة بحوث اقتصادية عربية**"، العدد 47، صيف 2009، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

12- مباني عبد المالك، " **الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات**"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013- 2014.

13- " **نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم (BAOSEM) فرع لمجمع سوناطراك**"، دالي إبراهيم، الجزائر، العدد: 745، الصادر في 13/ 03/ 2011.

14- نوي نبيلة، " تقييم نتائج النموذج التنموي القائم على عوائد النفط في الجزائر والحاجة لنموذج تنموي جديد قائم على التنويع الاقتصادي، " **مجلة العلوم**

الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية"، العدد 15، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016.

15- يسري محمد أبو العلا، " **نظرية البترول**"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008.

ثانيا: باللغات الأجنبية

1- *Bassem Fattouh, **« North African Oil and Foreign Investment in Changing Market Conditions»**, OISE, Uk, july 2008.*

2- ***« élément d'histoir des Hydrocarbures en Algérier »**, www.sonatrach-dz.com, consulté le : 10/ 09/ 2018.*

3- ***« Les Provinces Pétrolières En Algérie »** , http://www.meme-algeria.org/francais/index.php?=geologie-des-provines-pétrolières-en-algérie, consulté le : 20/ 9/ 2018.*

4- *Abdelkader Sid Ahmed, **« Développement sans croissance : L'expérience des économies pétrolières du tiers-mond »**, O.P.U, Alger.*

5- *Marc Ecrémant, **« indépendance politique et libération économique un quart du siècle de développement économique de l'Algérie »**, Enap ,Opu 1986.*

6- *Pablo Druck, Nicolas E. Magud, and Rodrigo Mariscal ,Collateral Damage: Dollar Strength and Emerging Markets Growth",**IMF Working Paper**, July 2015. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2015/wp15179.pdf*

7-*« **Rapport de la Banque Mondial"e »**, Groupe de Développement Economique et Social, Moyen-Orient et Afrique du Nord, «Stratégie Macroéconomique A Moyen terme pour L'Algérie», N° 26005-AL, Mai 2003.*